الأمم المتحدة

TD/B/61/6

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
28 July 2014
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الحادية والستون
جنيف، ١٥-٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤
البند ١٢(ب) من جدول الأعمال المؤقت
تقرير ندوة الأونكتاد العامة

تقرير عن ندوة الأونكتاد العامة الخامسة – نحو نظام اقتصادي عالمي أفضل تحقيقاً للمساواة والتنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٥*

مقدمة

١- فيما يتصل بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، عُقدت في جنيف بسويسرا يومي ١٨ و١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤ ندوة الأونكتاد العامة الخامسة التي نُظمت بالتعاون مع دائرة الأمم المتحدة للاتصال بالمنظمات غير الحكومية وشركاء آخرين. وهذه الندوة، التي ركّزت على مسألة إيجاد نظام اقتصادي عالمي أفضل من أجل تحقيق المساواة والتنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٥، قد بحثت كيف يَطرح اتساع دائرة انعدام المساواة (اللامساواة) تحدياً أمام تحقيق التنمية المستدامة.

٢- وقد أمكن للندوة، عن طريق مزيج من الجلسات العامة الرفيعة المستوى وسلسلة من الجلسات المصغَّرة الجانبية التي حضرتها الدول الأعضاء وممثلو المجتمع المدني والمنظمات الدولية وجهات أخرى صاحبة مصلحة، أن تتيح منصة لتبادل الآراء والمشورة والخبرات والمعارف بشأن أبعاد الاقتصاد الكلي التي ينطوي عليها انعدام المساواة وكذلك لتحديد أفضل الممارسات على صعيد السياسات للتصدي للمشاكل المرتبطة بانعدام المساواة المتنامي.

* الآراء ووجهات النظر المعرب عنها في هذا التقرير هي آراء المؤلفين ووجهات نظرهم ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الأمم المتحدة.

(A) GE.14-09650 260814 260814

1409650

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- الجلسات العامة

ألف- افتتاح الندوة

٣- افتتح الندوة السيد "تريبونو ويبوو"، سفير إندونيسيا وممثلها الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف ورئيس مجلس التجارة والتنمية. وقد أكد على الحاجة إلى تحليل الأسباب الجذرية لانعدام المساواة وإلى إيجاد حل للتخفيف من معاناة الشباب في ظل المد المتصاعد للبطالة. ويجب أن يتقاسم الجميع التنمية وألا تعرّض هذه التنمية المستويات المعيشية للأجيال القادمة للخطر. ومن المهم تجسيد هذه المبادئ في خطة للتنمية التحويلية والمستدامة وفي أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥.

٤- وأضاف أنه يلزم العمل معاً لمواجهة التحديات الإنمائية وإيجاد استجابة عالمية للشواغل المتعلقة بالتنمية المستدامة. فالمجموعة الواسعة من المشاركين الممثلين لنقابات عمالية ومنظمات غير حكومية وأوساط أكاديمية وبرلمانات ومنظمات حكومية ومنظمات حكومية دولية وجهات أخرى إنما تشكل ثروة من المعرفة والأفكار ينبغي الاستفادة منها.

باء- المائدة المستديرة ١: أبعاد الاقتصاد الكلي التي ينطوي عليها انعدام المساواة

٥- حضرت الجلسة العامة الأولى السيدة "ديبورا جيمس" مديرة البرامج الدولية بمركز البحوث الاقتصادية والسياساتية بالولايات المتحدة. وكان من بين المشاركين في الحوار السيد موخيسا كيتويي الأمين العام للأونكتاد؛ والسيد "سوباتشاي بانيتشباكدي" الأمين العام السابق للأونكتاد؛ والسيد "غي رايدَر" المدير العام لمنظمة العمل الدولية؛ والسيدة "كلير ميلاميد" رئيسة برنامج النمو والحد من الفقر وانعدام المساواة في معهد التنمية الخارجية؛ والسيد "خوسيه أنطونيو أوكامبو" الأستاذ بجامعة كولومبيا؛ والسيدة "ايستير بوسير" نائبة مدير الاتحاد الدولي لنقابات العمال؛ والسيدة "جاياتي غوش" الأستاذة بمركز الدراسات الاقتصادية والتخطيط في جامعة جواهرلال نهرو.

٦- وركّز النقاش على كيف تُرجمت أوجه انعدام المساواة المتنامية داخل كل بلد وفيما بين البلدان إلى وجود طلب كلي غير كافٍ وإلى زيادة الاعتماد على الاستهلاك غير المستدام القائم على الاستدانة. وفي الوقت نفسه، فإن دورات الانتعاش والكساد التي ابتُلي بها الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة هي والتدابير غير المتناسقة لمواجهة الركود التي اتُخذت للتصدي للاختلالات العالمية قد أدت إلى تفاقم أوجه انعدام المساواة وإلى حدوث بطالة جماعية كما ولّدت احتجاجات عامة على الظلم حول العالم. وبحث هذا الجزء من الندوة هذه الجوانب وغيرها من جوانب انعدام المساواة المتصلة بالتجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا.

٧- وقد مر العالم بتحوّل اقتصادي هائل كان مدفوعاً بالنمو الاقتصادي وبأوجه التقدّم التكنولوجي خلال العقود الأخيرة. وأحدثت هذه التطوّرات تحولاً في الطريقة التي تتفاعل بها البلدان والمؤسسات والأفراد على نطاق العالم، مما كان له تأثير على المشهد الاقتصادي والمجتمعي. وقد حدث كثير من هذه التغيّرات بفعل سياسات التنمية التي عززت النمو الاقتصادي باعتباره وسيلة للحد من الفقر ومن انعدام المساواة.

٨- ووفقاً للحكمة التقليدية، تُترجم زيادة النمو الاقتصادي إلى تحسّن في المستويات المعيشية للجميع، كما أن زيادة الرخاء العالمي هي أمر يعود بالفائدة على جميع المشاركين في الاقتصاد. بيد أن معدلات النمو الأعلى قد صاحبها دائماً ارتفاع مستويات انعدام المساواة. ووُجد توافق في الآراء فيما بين المشاركين على أن انعدام المساواة المتنامي على نطاق العالم قد أصبح اتجاهاً رئيسياً فيما بين البلدان (انعدام المساواة بين البلدان) وداخل كل بلد من البلدان (انعدام المساواة داخل البلد الواحد). وقد عانى كثير من البلدان من حدوث زيادة يُعتد بها في انعدام المساواة خلال العقود القليلة الماضية، كما اتسعت الفجوة بين أغنى البلدان وأفقرها اتساعاً كبيراً.

٩- وقال أحد المشاركين في الندوة إن انعدام المساواة داخل البلد الواحد قد يكون، وللمرة الأولى في التاريخ، أعلى من انعدام المساواة بين البلدان نظراً إلى أن توزيع الدخل داخل البلدان هو السبب في نحو نصف الفارق في مستوى معيشة الناس حول العالم. وشدّد مشارك آخر على أن أوجه انعدام المساواة بين البلدان مازالت ليس فقط كبيرة بشكل تاريخي ولكن أيضاً مسؤولة عن الجزء الأكبر من هذه الفوارق وخاصة عند بحث الاتجاهات في الصين على حدة.

١٠- وأُشير إلى أن الثروة العالمية تتركّز على نحو متزايد في أيدي قلة ضئيلة. فقد بينت الإحصاءات أن أعلى نسبة ١ في المائة يمتلكون نسبة ٢٠ في المائة من مجموع الثروة العالمية - أي أن أعلى نسبة ١ في المائة قد استفادت من العولمة في حين أن أدنى نسبة ٥ في المائة من سكان العالم لم تستفد من النمو الاقتصادي. وتتفاقم هذه المشكلة بفعل الشركات الكبيرة التي تُؤثر الأرباح على الرعاية الاجتماعية والعمالة والبيئة.

١١- ودعا المشاركون في النقاش الأونكتاد إلى النظر في عدة قضايا. أما القضية الأولى التي يتعين النظر فيها فهي القواعد المتعلقة بالاستثمار. فهذه القواعد كثيراً ما تكون محابية للمستثمرين ولا تترك سوى حيز محدود للسياسات الوطنية عند التعامل مع الآثار الاجتماعية والبيئية السلبية التي تحدث في هذا الصدد. وأما القضية الثانية فهي تحويل العبء الضريبي. فأكبر عشر شركات تابعة للولايات المتحدة الأمريكية قد دفعت في المتوسط معدلات ضريبة قدرها ١٠ في المائة، وقامت بعض الشركات إما بتحويل عبء الضرائب أو بعدم دفع ضرائب على الإطلاق، حارمةً بذلك الحكومات من إيرادات تشتد الحاجة إليها. وشجع المشاركون الأونكتاد على تعزيز أعماله بشأن القضايا المتصلة بالديون، بما في ذلك المقترحات الداعية إلى إنشاء آلية

مستقلة وعادلة لحل أزمات الديون السيادية، التي أصبحت الحاجة إليها أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى بفعل الموجة الأخيرة من أزمات الديون التي تؤثّر الآن أيضاً على البلدان المتقدمة.

١٢- وذُكر أن أحد المسببات الرئيسية لانعدام المساواة هو الزيادة في عولمة التجارة ودخول الصين والهند إلى ساحة الاقتصاد العالمي، مما أثّر على سلسلة الإمدادات العالمية وانعدام المساواة. بيد أن الأدلة التجريبية تُبيّن أن بعض البلدان النامية في أمريكا اللاتينية قد تمكنت من الحد من انعدام المساواة، في الوقت الذي ازدادت فيه العولمة والنمو الاقتصادي. ويوجد سبب آخر لانعدام المساواة يكمن في تقلّص الطلب على اليد العاملة نتيجةً لأوجه التقدّم التكنولوجي، الأمر الذي مارس ضغوطاً على الأجور. ومن الناحية الأخرى، يمكن للتكنولوجيا أيضاً أن تولّد فرص عمل وتحسّن رفاه العاملين. ومع ذلك لم يكن هذان السببان وحدهما كافيَيْن لتفسير الزيادة في انعدام المساواة في العالم.

١٣- وأحد الأسباب الهامة لانعدام المساواة في البيئة المؤسسية القائمة هو القوة المتزايدة للمصالح المالية. وقد تزامن تزايد التمويل مع تقلّص حيّز السياسات المتاح للبلدان النامية وللبلدان المتقدمة على السواء. ومارست عولمة التمويل دوراً مؤثراً للغاية في زيادة قوة رأس المال بالنسبة إلى اليد العاملة. وأدت الاتفاقيات الناشئة عن قوة التمويل إلى إلغاء القيود التنظيمية وإلى الحد من دور القطاع العام. وتخلّت الحكومات عن السيطرة على الأُصول، وهو ما لم يقتصر على الأصول المالية بل شمل أيضاً الأصول العامة الأوسع نطاقاً، بما في ذلك الأصول الخاضعة للضريبة والموارد الطبيعية. ولا تقوم الحكومات بدورها المتعلق بإعادة توزيع الثروة، كما أن السلطة والقوة تنتقلان من المجتمعات المحلية إلى الشركات. وكان هذا الاتجاه المناهض للديمقراطية هو موضوع شائع تخلّل المناقشة بأكملها.

١٤- ومازال يوجد ١,٢ مليار شخص يعيشون في حالة فقر مدقع، ويموت كثير من الأطفال من سوء التغذية قبل بلوغ سن الخامسة. وقال بعض المشاركين في المناقشة إنهم يرون وجود تشابك بين كل من انعدام المساواة والنمو والفقر. ومن غير الممكن مناقشة السياسات الرامية إلى إنهاء الفقر دون التصدّي لأسباب انعدام المساواة. وبغية صياغة السياسات الحكومية على نحو أفضل، يكون من المهم فهم محدِّدات الفقر وانعدام المساواة، بما في ذلك دور كل من الانتماء الإثني، والعرق، ونوع الجنس، والجغرافيا، والتعليم، وثروة الوالدين.

١٥- واستشهد أحد المشاركين في المناقشة ببيانات استقصاءات الأُسر المعيشية فقال إن الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر مدقع ينتمون بصفة عامة إلى جماعات أقلية إثنية، مما يسلّط الأضواء على ما لمسألة انعدام المساواة المرتكزة على الجماعات من هذا القبيل داخل البلدان من أهمية لرسم السياسات الحكومية. بيد أن بعض الحكومات فقط تتخذ تدابير للتغلب على انعدام المساواة الهيكلي بينما لا تفعل ذلك حكومات أخرى. ويبدو أن بعض البلدان لا تعرف سوى أقل القليل عن الأشخاص الأكثر حاجة في هذا الصدد.

١٦- وأيد كثير من المشاركين رأياً مفاده أن وجود مستوى مرتفع من انعدام المساواة هو أمر ضار بالنمو. فقد وُجدت أدلة على أن المستوى المرتفع لانعدام المساواة يرتبط بانخفاض مستوى النمو والطلب الكلي ويُسهم في إبطاء النمو الاقتصادي الإجمالي. وينبغي ألا تنهض الحكومات بالنمو على حساب المساواة بالنظر إلى أنه من الممكن عملياً فيما يبدو اقتران النمو الاقتصادي بالمساواة الهيكلية.

١٧- وعندما يجري تجاهل دور المؤسسات، تصبح عوامل الإنتاج العالمية والتكنولوجية عمليات تلقائية تخفّض قيمة دور السياسة العامة تماماً على أساس افتراض زائف مفاده أن الأسواق تشكّل الاقتصادات تماماً. وهذه الأسباب ليست غير قابلة للعلاج لأن كثيراً من البلدان قد حدّت من انعدام المساواة على الرغم من العولمة ومن زيادة المستوى التكنولوجي؛ وعلاوة على ذلك، يمكن استخدام الفوائض المتولّدة عن الإنتاج في تحقيق الأولويات الاجتماعية التي تحددها الاحتياجات الاجتماعية والتوافق السياسي.

١٨- وتفضي السياسات الحكومية الشاملة للجميع هي والمشاركة في الاقتصاد إلى إيجاد مشاركة سياسية قوية. وفي الواقع، فأحد الحقوق الأساسية يتمثل في المشاركة في الاقتصاد وهو يحدد كيف يكافَأ على المشاركة في الاقتصاد.

١٩- وللمؤسسات على المستوى القطاعي أثر قوي على سياسات الاقتصاد الكلي. فكثيراً ما يجري، على سبيل المثال، تهميش دور وزارات العمل. كما أن السياسات التي تقررها وزارت أخرى لا تكون فيها اليد العاملة ممثلة تمثيلاً كافياً، وخاصة وزارات المالية، لها تأثير كبير على القوى العاملة وعلى المشارَكة بوجه عام.

٢٠- وتتسم المُثُل الديمقراطية بأهمية حيوية ليس فقط على الصعيد القُطري ولكن أيضاً على الصعيد الدولي. وأعرب ممثلو المجتمع المدني عن شعورهم بالإحباط إزاء الحيز المحدود المتاح لمشاركة المجتمع المدني. ففي كثير من الهيئات الدولية، تهيمن على المشهد المنظمات غير الحكومية المنتمية إلى الشمال. وأعربوا أيضاً عن استيائهم إزاء السيطرة غير الديمقراطية على وسائط الإعلام. فالسيطرة التي تمارسها الشركات لا تتيح سوى حيز ضئيل للإعراب عن أوجه القلق العامة المرتبطة بأوجه انعدام المساواة في مجال المشاركة الاقتصادية والسياسية. وعلى الصعيد الدولي، تتسم إدارة المؤسسات التجارية والمالية الدولية بأنها غير ملائمة وهي لا تعكس صوت البلدان النامية إلا بدرجة محدودة.

٢١- وشدّد كثير من المشاركين على أن مشاكل انعدام المساواة ترجع جميعاً إلى اختيارات بشأن السياسات. وتهيمن مصالح الشركات بدرجة متزايدة على المناقشات المتعلقة بالسياسات. ويمكن للخطاب العام أن يستفيد كثيراً من زيادة وجود منظمات المجتمع المدني والنقابات وعامة الجمهور. ومما يُسهم في النتائج المتصفة بانعدام المساواة الحوافز الحكومية، بما في ذلك الإعفاءات الضريبية الممنوحة للشركات الكبيرة وللأفراد الأثرياء. فينبغي اعتماد

إصلاحات ضريبية وسياسات لإعادة توزيع الثروة إذا كان يُراد إحراز تقدم في اتجاه الحد من انعدام المساواة.

٢٢- وكان أحد المواضيع المتواترة في المناقشة هو الحيز المتاح للسياسات. والقيود المفروضة على الحكومات من جانب هياكل الاقتصاد الكلي العالمية التي تغل يد البلدان عن التصرف تشمل معاهدات الاستثمار الثنائية والقيود التي يفرضها صندوق النقد الدولي على عمليات التحكّم في رؤوس الأموال. وفضلاً عن ذلك، فكثيراً ما تؤدي القواعد الدولية المنصوص عليها في اتفاقات التجارة والاستثمار إلى تقييد قدرة الحكومات على تنفيذ سياسات تحقق الصالح العام. وقد تخلت الحكومات بدرجة متزايدة عن سيطرتها على أصولها، ففقدت بذلك مصدراً من مصادر الضرائب.

٢٣- ونمو انعدام المساواة ربما لا يكون أمراً مستغرباً في ضوء حقيقة أن الأسواق ليست مُصمَّمة لإنتاج نواتج مثلى تحقق الصالح العام على نحو أفضل. وعلاوة على ذلك، فكثيراً ما تُعطى الأولوية للمصالح الخاصة أو كثيراً ما يجري الإفراط في تمثيل هذه المصالح عند صياغة اللوائح التنظيمية الحكومية على حساب الصالح العام. ويلزم وضع هذا الصالح العام في قمة قائمة الأولويات بغية ضمان أن تحقق البلدان التنمية المستدامة والمنصفة. ومن الواضح أن الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لا تعمل بصورة سليمة وأن النظام الحالي عرضة لأن يشهد أزمات يظل المواطنون في إطارها غير متمتعين بالحماية. فالمواطنون حول العالم مازالوا يدفعون تكلفة الأزمة المالية التي شهدها عام ٢٠٠٨. وينبغي تنظيم المؤسسات المالية على نحو يحقق الصالح العام. إذ مازال المواطنون لا يتمتعون بالحماية من وقوع أزمات مستقبلية ومن المحتمل مرة أخرى أن تُستخدَم الأموال العامة في حماية مصالح النخبة المالية.

٢٤- وأُثيرت على نحو متكرر في سياقات متعددة أهمية الهياكل الاجتماعية والحماية الاجتماعية باعتبارهما أحد المكونات الهامة للحد من انعدام المساواة. وأُشير بصورة خاصة إلى الرعاية الصحية الشاملة، وإمكانية الحصول على التعليم، واستئصال شأفة الجوع، والتخفيف من بطالة الشباب باعتبارها مجالات ذات أولوية لأنه ينبغي اعتبارها حقوقاً إنسانية يحق للجميع التمتع بها. ولا يكفي ببساطة المطالبة بتوفير الحماية الاجتماعية بالنظر إلى أن البلدان تحتاج إلى الحيز المالي الضروري لتقديم هذه الخدمات. وفضلاً عن ذلك، فإن نمو قوة الشركات في عملية صنع القرار قد أسهم في إيجاد نظم ضريبية فشلت في أداء دور إعادة توزيع الثروة.

٢٥- ويرتبط أحد أسباب تزايد أوجه انعدام المساواة بشواغل تتعلق باليد العاملة. فالأجور لم تواكب الزيادة في الإنتاجية والنمو. ويمكن أن يُعزى نمو أوجه انعدام المساواة إلى القيود المفروضة على المساومة الجماعية وإلى الانخفاض المزمن الطويل الأجل في نصيب الأجور من الدخل لصالح الأرباح، وإلى الشروط المعمول بها في قطاع العمل غير الرسمي، وإلى نماذج

الضرائب التنازلية. وبالإضافة إلى ذلك، توجد أوجه عدم تجانس كبيرة في قوة المساومة بين المشترين الكبار والمنتِجين الصغار.

٢٦- وينبغي التصدّي لانعدام المساواة إلى جانب مسائل حقوق الإنسان، وإحلال السلام والأمن، وتحقيق الاستدامة باعتبارها ركناً أساسياً في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعلى الأمم المتحدة مسؤولية سد الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون. بيد أنه يوجد خطر استخدام العولمة كذريعة لشل أيدي واضعي السياسات عن الفعل.

٢٧- وينبغي أن يُستأنف في جدول أعمال التنمية على الصعيد العالمي تركيزه على أسباب وآثار انعدام المساواة. ويشكل العمل اللائق هدفاً عالمياً وينبغي أن ينعكس في ترتيبات ما بعد عام ٢٠١٥. كما أن الحماية الاجتماعية الشاملة في شكل الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل ليست حلماً طوباوياً. فالموارد موجودة؛ والأمر يتعلق باستحضار الإرادة السياسية اللازمة لإعادة تخصيص الموارد وإعادة توزيعها.

٢٨- وقد ظلت المساعدة الإنمائية الرسمية تتسم بالركود. ومن المهم في حقيقة الأمر بلوغ النسبة المستهدفة من الناتج المحلي الإجمالي وقدرها ٠,٧ في المائة. وتوجد حاجة أيضاً إلى تقاسم المعرفة والتكنولوجيا؛ ولذلك ينبغي أن تدعم تدفقات المعونة القدرات الإنتاجية للبلدان النامية. وفي إطار ولاية الدوحة، أُعيد تصميم دور الأونكتاد ليكون مؤسسة دولية رئيسية متعددة الأطراف ترمي إلى تهيئة بيئة اقتصادية عالمية مواتية.

٢٩- ومع زيادة الاهتمام الموجه إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يمكن للمجتمع الدولي مرة أخرى أن يكتسب زخماً في المجالات التالية:

(أ) معالجة مسألة الافتقار إلى المعلومات وتقبّل مستوى عدم التيقّن القائم وذلك في ظل التحلّي بشيء من التواضع؛

(ب) بناء هياكل تساعد أضعف الأشخاص ولا تُسقط أحداً من الاعتبار؛

(ج) بناء توافق آراء عالمي بشأن سياسات إعادة توزيع الثروة وعتبات الحماية الاجتماعية والعناصر المكونة لنظام أكثر استيعاباً للجميع.

جيم- المائدة المستديرة ٢: الانتقال من أفضل الممارسات إلى تحقيق التحوّل العالمي

٣٠- قام بإدارة الجلسة السيد "شون دونان" محرر شؤون التجارة العالمية بصحيفة *فاينانشال تايمز* بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وكان المشاركون في المناقشة هم: السيد "روبيتر ريكوبيرو" الأمين العام السابق للأونكتاد ووزير المالية السابق بالبرازيل؛ والسيد "مارتين خور" المدير التنفيذي لمركز الجنوب؛ والسيدة "ديبورا جيمس" مديرة البرامج الدولية بمركز البحوث الاقتصادية والسياساتية في الولايات المتحدة؛ والسيد

"روبيرتو بيسيو" المنسق العالمي لشبكة الرصد الاجتماعي في أوروغواي؛ والسيد "جونكسين جاو" نائب رئيس جامعة دراسات الأعمال والاقتصاد الدولية في الصين.

٣١- وركزت الجلسة العامة الثانية على مسألة إيجاد حلول عن طريق مناقشة الممارسات السياساتية الناجحة واستراتيجيات التنمية التي يمكن استنساخها في بلدان أخرى.

٣٢- وقال أحد المشاركين في المناقشة إن المجتمع المدني هو مصدر قوة الأونكتاد. فلمكافحة انعدام المساواة والفقر، يجب توافر السلطة السياسية والإرادة السياسية. أما ترك القرارات السياسية للفئات التي تمارس السلطة فمعناه أن الخيارات المتوصّل إليها ستفيد من هم في السلطة وليس المحتاجين. وعلى سبيل المثال فكثير من بلدان أمريكا اللاتينية، وخاصة البرازيل، تتحرك في اتجاه معاكس للاتجاه الذي تسير فيه أنحاء العالم الأخرى من حيث إدارة سياسات تحد من أوجه انعدام المساواة. ومن المهم تحديد ما إذا كان التطور من هذا النوع مستدام في مواجهة التباطؤ الاقتصادي وانخفاضات الإيرادات العامة بغية تمويل برامج إعادة التوزيع. وأحد الأبعاد الرئيسية لاستدامة البرامج الاجتماعية في الأجل الطويل هو تحقيق أداء اقتصادي أقوى عن طريق زيادة الإنتاجية.

٣٣- وقال مشارك آخر في النقاش إن الأسعار المنخفضة للسلع الأساسية كثيراً ما تؤدي إلى أزمات ديون خارجية وإن الحلول المؤسسية كثيراً ما تكون غير ملائمة. وأحد الأسباب التي تفسر ما تحققه البلدان الآسيوية من أداء أفضل من أداء البلدان الأفريقية هو أنها لا تخضع لسياسات غير ملائمة يمليها البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي. وفضلاً عن ذلك، يجب إجراء إصلاح يتعلق بالتخفيف من الديون لصالح البلدان النامية فضلاً عن القيام بضخ مبالغ نقدية عاجلة قصيرة الأجل على الصعيد الوطني. وقد نُفذ هذا الخيار الأخير تنفيذاً ناجحاً في البرازيل، رغم أنه ليس من الواضح بعد ما إذا كانت هذه التحسينات مستدامة أم لا. ولوقف الاستغلال المتزايد للمعادن والموارد الطبيعية، يكون من المهم إبقاء أسعار السلع الأساسية مرتفعة مع التركيز على السلع الأساسية والتصنيع. ولكي يظل الاقتصاد الحقيقي مستقراً، يجب أيضاً أن تكون عملته وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة به مستقرة هي الأخرى. ويجب إعادة النظر في شروط تقديم القروض، كما يجب وضع قواعد مناسبة للتجارة يمكن أن تستفيد منها البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء.

٣٤- وقال مشارك في النقاش إن الصين تحقق تحولاً تدريجياً نحو اقتصاد السوق وأن الآثار المترتبة على تسخير التكنولوجيا قد أدت دوراً كبيراً في النمو الذي تقوده الصادرات. وقد ساعدت الشراكات القوية المقامة بين الحكومة ومؤسسات الأعمال واليد العاملة وكذلك، على نحو متزايد، المجتمع المدني في دفع الاستثمار إلى الأمام في مجال المهارات وفي تكوين رأس المال وكذلك الآن في توفير الحماية الاجتماعية - وهو ما يشكل نموذجاً يمكن أن تعتمده البلدان النامية الأخرى.

٣٥- وقد انتقل أكثر من ١٠٠ مليون عامل من مناطق ريفية إلى المدن، مستفيدين في ذلك من التجارة بين الصين وباقي العالم. وحدث تغيّر جذري في السنوات الثلاثين الماضية في الفجوة التجارية وفي شبكات الإنتاج العالمية وفي سلسلة القيمة. واكتسب العمال غير المهرة المهارات الضرورية عن طريق التدريب في مكان العمل. بيد أنه مازالت توجد تحديات يتعين التغلب عليها. ومن الظاهر للعيان أنه ليس الجميع في الصين قد استفادوا من العولمة. ومن الضروري اتباع سياسات أفضل في مجال الحماية الاجتماعية، ويتعين أن تعتمد مؤسسات الأعمال ممارسات فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية.

٣٦- وأطلع مشارك آخر في المناقشات المشاركين على استراتيجيات وتدابير الحد من الفقر التي جرى تنفيذها في أوروغواي. فقد ظلت تُنفّذ منذ عام ٢٠٠٥ برامج للتحويلات النقدية. بيد أن أحد المكونات الحاسمة الأهمية في البرامج المعنية هو إعادة العمل بالمساومة الجماعية، مما أدّى إلى نمو المرتبات على مر الوقت، وبعبارة أخرى تضاعف الحد الأدنى للمرتبات. وبالإضافة إلى ذلك، أُضفي الطابع الرسمي على عمل جميع العاملين في أرجاء البلد كافةً، بما في ذلك في المناطق الريفية. ونُفذت تدابير تتعلق بضريبة الدخل، وجرى الاعتراف أيضاً بالحق في كل من إجازة الأمومة والأبوة والتأمين الصحي الشامل. وأدت هذه السياسات والمبادرات بصورة جماعية إلى الحد من الفقر وإلى تحقيق النمو المدفوع داخلياً وإلى تحقيق زيادة في الاستثمار، على عكس المفهوم القائل بأنه يجب تقليص حقوق العمال من أجل حفز الاستثمار.

٣٧- وقال بعض المشاركين في المناقشة إن أوجه انعدام المساواة في البيئة الدولية ناجمة عن الشروط التقييدية المفروضة على البلدان النامية الملتزمة بمعاهدات الاستثمار وعن تراكم الديون الأجنبية. وتواجه بلدان نامية كثيرة قيوداً ناجمة عن القواعد المانعة المتعلقة بالتجارة والتي تحول دون قيام هذه البلدان باتخاذ التدابير الضرورية لاستئصال شأفة الفقر.

٣٨- وإحدى القضايا المطروحة هي حيز السياسات المحدود المتاح للبلدان النامية، وخاصة فيما يتصل بمعاهدات الاستثمار الثنائية والاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات والاتفاق المقترح المتعلق بالتجارة في الخدمات. فعلى سبيل المثال يوجد لدى دولة بوليفيا المتعددة القوميات دستور جديد يعترف بحق الجميع في الرعاية الصحية. واستناداً إلى اعتبار قوامه أن وصول شركات الرعاية الصحية الأجنبية إلى السوق الصحية في البلد على نحو غير مقيّد هو أمر ينال من هذا الحق في الرعاية الصحية، حاولت الحكومة البوليفية إعادة التفاوض على الجزء المتصل بهذا الحق من اتفاقها المعقود مع منظمة التجارة العالمية. بيد أن هذا البلد يواجه معارضة من البلدان المتقدمة الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية. وتحتاج البلدان النامية إلى حيز سياسات أكبر لكي تحسّن الأجور وتزيد من الإيرادات الضريبية وتوفّر الحماية الاجتماعية لأفقر قطاعات السكان.

٣٩- وقال عدة متكلمين إن عدم وجود آلية مستقلة وعادلة للتعامل مع الديون السيادية هو أمر يحد بشكل شديد من حيز السياسات المتاح أمام البلدان النامية. فالبلدان النامية التي عانت من أزمة ديون بسبب عوامل خارجية، سواء تمثلت في حدوث هبوط حاد في أسعار السلع الأساسية أو حدوث ارتفاع في أسعار الفائدة على الصعيد الدولي، قد اضطرت إلى تحويل إيراداتها العامة عن مقاصدها لكي تدفع الديون الخارجية على حساب الاستثمارات الداخلية. وقد وَضَح ذلك في القرار الذي اتخذته في الآونة الأخيرة هيئة قضائية بإلغاء الترتيب الذي كان قد تم التفاوض عليه بعناية لإعادة هيكلة الديون والذي كانت حكومة الأرجنتين قد لجأت إليه في أعقاب الأزمة المالية التي شهدها عام ٢٠٠١. وقضى هذا القرار بأن تسدّد الأرجنتين بالكامل مع الفائدة المصرفية المستحقة أموال صناديق تحوطية كانت قد اشترت سندات أرجنتينية بجزء صغير من قيمتها الأصلية. وأُمرت الأرجنتين بأن تدفع للصناديق التحوطية مبلغ ١,٣٣ مليار دولار.

٤٠- وأعرب عدد من المشاركين عن قلقهم من أن قرار المحكمة قد يدفع الأرجنتين إلى التخلف عن الدفع بما يترتب على ذلك من آثار ارتدادية على البلدان الأخرى في أمريكا اللاتينية وعلى النظام المالي العالمي. وأشار أحد المشاركين في المناقشة إلى أن صندوق النقد الدولي نفسه قد أعرب عن قلقه من أن هذا الحكم قد يجعل من الأصعب على البلدان إعادة هيكلة ديونها في المستقبل.

٤١- ومازال أحد العوامل الرئيسية وراء انعدام المساواة على الصعيد الدولي هو قواعد منظمة التجارة العالمية التي تتطلب من البلدان النامية خفض تعريفاتها الجمركية والإعانات التي تقدمها في الوقت الذي تقوم فيه أغنى البلدان بتقديم الإعانات إلى مزارعيها. واستشهد المشاركون في المناقشة بموقف الهند في المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية المعقود في بالي بإندونيسيا في عام ٢٠١٣. فقد أرادت الحكومة الهندية دعم صغار مزارعيها وتوزيع طوابع غذائية يستخدمها الفقراء من أجل شراء الطعام من هؤلاء المنتِجين. واعترض على ذلك عدد من البلدان المتقدمة ولكن الهند وائتلافاً من البلدان النامية قد تمكنوا من التوصّل إلى "هدنة" في بالي يجري في ظلها حل هذه المسألة في المؤتمر الوزاري القادم لمنظمة التجارة العالمية.

٤٢- وقيل إن كثيراً من الاستراتيجيات التي طبقتها الدول الصناعية من أجل مكافحة الفقر لم تعد صالحة للبلدان النامية نظراً إلى القيود التي تفرضها الاتفاقات التجارية الحالية. وتشكل المشتريات العامة وسيلة قوية للحد من الفقر وقد استخدمتها البلدان المتقدمة لدعم المنتِجين المحليين للسلع والخدمات، ولمساندة الفئات والمناطق المحرومة، ولتحسين ميزان المدفوعات. وتقيّد القواعد التجارية الحالية تطبيق التعريفات على نحو استراتيجي في صناعات معينة، الأمر الذي كان يمكن أن يكون مفيداً للبلدان النامية.

٤٣- وينبغي أن تكون بيئة السياسات الدولية أكثر دعماً للسياسات المحلية الرامية إلى دعم عملية الحد من الفقر. واستشهد ممثل إحدى منظمات المجتمع المدني بمثال صناعات استخراج المعادن في أفريقيا. إذ لم تكن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية تشكل اعتباراً من الاعتبارات عند رسم السياسات لهذا القطاع. ونتيجةً لذلك، استحوذت الشركات المتعددة الجنسية على معظم القيمة في هذا الصدد. فحتى في الحالات التي كانت فيها أسعار السلع الأساسية ترتفع، مثلما حدث أثناء العقد الماضي، لم تر البلدان الأفريقية الفوائد المترتبة على هذا الازدهار تُتَرجم إلى زيادة في الإيرادات العامة.

٤٤- وتحتاج الحكومات إلى مزيد من الدعم بغية زيادة الروابط الخلفية والأمامية لصناعة المعادن لديها ولتنفيذ سياسات يمكن أن تساعدها على أن تصبح اقتصادات صناعية. وقد بحثت دراسة حديثة صادرة عن البنك الدولي كيف يمكن لربط المشتريات المحلية بقاعدة الموارد المعدنية أن يدعم التنويع ويستحدث فرص عمل، مثلاً في مجال تصنيع السلع الإنتاجية والمعدات، والكيماويات الصناعية، والأدوية. بيد أن الاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة يحتوي على مجموعة أخرى من قواعد منظمة التجارة العالمية التي يمكن أن تمنع المشتريات المحلية. وينبغي أن تدعم السياسة التجارية والمالية الدولية هذه السياسات الرامية إلى الحد من الفقر، كما ينبغي للأونكتاد أن يساعد البلدان النامية على اقتراح سياسات عالمية بديلة.

٤٥- وتحدّث أحد المتكلمين عن انعدام المساواة الشاسع من حيث قدرة الشركات المتعددة الجنسية وقطاع التمويل على ممارسة الضغط ومن حيث تأثيرهما السياسي. وقال إنه رغم مسؤولية هذا القطاع عن الأزمة المالية التي حدثت في عام ٢٠٠٨، لم يستطع السياسيون أو لم يريدوا كبح جماحه وتغيير القواعد التي يعمل هذا القطاع في ظلها تغييراً ذا معنى. ويبدو أن قطاع التمويل والشركات عبر الوطنية في كثير من البلدان قد تمتعا من حيث الواقع العملي بحق النقض بشأن السياسات المتعلقة بالاستثمار وأسواق رؤوس الأموال والتجارة والضرائب. ومن المثير للدهشة أنه في الوقت الذي كفلت فيه هذه الشركات أن تكون قواعد التجارة ومشروطية القروض مُلزِمة، فإن الجهود الرامية إلى الحد من الفقر - مثل الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة المقتَرحة - ليست كذلك.

٤٦- وقال متكلم آخر إن مؤسسات الأعمال تؤدي دوراً هاماً في خلق القيمة وفي إيجاد حلول من أجل المجتمع. فقد حددت نحو ٤٣ شركة من أكبر الشركات في العالم خطوات ترمي إلى إيجاد مجتمع أفضل بحلول عام ٢٠٢٠ وذلك في خطة أُطلق عليها اسم "العمل استشرافاً لعام ٢٠٢٠". ومن المهم بصورة حاسمة تشكيل شراكات فعالة فيما بين جميع الجهات صاحبة المصلحة في المجتمع، على أن يكون كل هدف من أهداف التنمية المستدامة مدعوماً بآلية شراكة.

٤٧- ومن بين المجالات التي ينبغي فيها لقطاع الأعمال أن يقدم فيها حلولاً توفير كهرباء تتسم بانخفاض انبعاثات الكربون بهدف زيادة وصول الجميع إلى الطاقة بطريقة تتسم

بالكفاءة في استخدام الكربون؛ وإيجاد عدد أكبر وأفضل من فرص العمل في القطاع الخاص؛ والنهوض بالعمالة وبتنظيم وإقامة المشاريع من أجل المحرومين اقتصادياً؛ وتشجيع الشركات على استحداث سلع من أجل هؤلاء الناس.

٤٨- وأُثيرت أيضاً مسألة العمل الخيري. فوفقاً لتقرير صادر عن منظمة غير حكومية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، يمتلك أغنى ٨٥ شخصاً في العالم من الثروة ما يمتلكه أفقر ٣,٥ مليارات من البشر. ولم يتأثر أغنى أفراد في العالم بالكساد العالمي: بل إن ثروتهم قد نمت في الواقع منذ عام ٢٠٠٨. وهؤلاء يشملون طبقة جديدة من الأثرياء في آسيا، وينبغي قيام الأونكتاد بوضع سياسات تقدم حوافز إلى هؤلاء الأثرياء من أجل استثمار قدر أكبر من ثروتهم في الأعمال الخيرية.

٤٩- وقال أحد المشاركين في المناقشة إن العمل الخيري يمثل "بقاء الأمور على حالها". فالمساعدة الإنمائية الرسمية والتحويلات النقدية من الحكومات والعمل الخيري هي جميعاً أشكال من العمل الخيري الذي يُستخدم للتصدي للفقر ولكن ليس للتصدّي للهياكل المسببة له. ويمكن النظر في خمس سياسات لتكون بدائل للوضع القائم، كما يلي:

(أ) ينبغي الاستعاضة عن الاتفاقات غير الملائمة المعقودة بين الشركات المتعددة الجنسية ومصدِّري الموارد المعدنية باتفاقات تعطي الحكومات مزيداً من الإيرادات لاستثمارها في عمليات التخفيف من الفقر؛

(ب) ينبغي استخدام المرونة التي يتسم بها الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة استخداماً مفيداً يسمح للدول النامية بشراء العقاقير الرخيصة التي تكون ذات فعالية أكبر من استخدام العمل الخيري في شراء عقاقير باهظة التكلفة من أجل هذه الدول؛

(ج) ينبغي تحويل موضع التركيز من مواصلة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى التخلّص من الإعانات الزراعية في بلدان الشمال، نظراً إلى أن هذه الإعانات هي السبب في فقدان أسباب عيش المزارعين في أفريقيا وفي أقل البلدان نمواً؛

(د) ينبغي السيطرة على النشاط المالي المضاربي الذي يتسبب في الكساد الاقتصادي الذي يصيب أفقر الأشخاص في العالم؛

(هـ) ينبغي السعي إلى إبرام اتفاق بشأن إيجاد آلية لإعادة هيكلة الديون تكون مماثلة للآليات التي تسمح للشركات بإعادة هيكلة بنيتها والوقوف على قدميها من جديد، وهو أمر يكون أكثر فعالية من دفع البلدان إلى زيادة الوقوع في أحابيل الديون، وتمكينها في خاتمة المطاف من الإفادة من تدابير تخفيف الديون.

٥٠- وحذر ممثل لمنظمة غير حكومية من أن انعدام المساواة في النظام المالي العالمي يمكن أن يُحدِث شرخاً بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. فقد أعلنت مجموعة "بريكس:

BRICS" التي تضم مجموعة من الاقتصادات النامية الكبيرة[1] عن إنشاء مصرف التنمية الخاص بها، ومن المتوقّع أن يُتبَع ذلك قريباً بالإعلان عن مَجمَعُ العُملات الخاص به. وقد يكون من الخطورة حدوث استقطاب جديد في العالم.

٥١- واقترح أحد المندوبين التركيز على الشباب والقيم التي يتلقونها عن طريق التعليم والعملية السياسية والمجتمع. ولمكافحة انعدام المساواة في الأجل الطويل، ينبغي تشجيع كل من: الحد من نزعة السلوك الفردية، وزيادة التضامن والاهتمام بالبيئة، والحد من الفساد.

٥٢- ولا غِنى عن بناء الإرادة السياسية اللازمة لمعالجة الأوضاع الخارجية التي تغذّي انعدام المساواة. والتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية/الاتفاق التجاري للشعوب هو أحد الأمثلة الجيدة للتعاون فيما بين البلدان النامية التي لديها الاستعداد لحل المشاكل واستكشاف أوجه التكامل بشأن تبادل السلع والخدمات.

٥٣- والخيط المشترك الذي تخلل المناقشة بأسرها هو الإرادة أو العزيمة السياسية التي لا غِنى عنها لمعالجة الأوضاع الخارجية. فقد أكد المشاركون على دور المجتمع المدني في المساعدة على إيجاد الإرادة السياسية. وأعرب عدد من المندوبين عن حاجة المجتمع المدني إلى التوصّل إلى درجة معينة من توافق الآراء بشأن حلول بديلة تساعد الحكومات. وقد اتُخذت خطوات هامة في هذا الصدد عن طريق توصيات المجتمع المدني المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والتي عُرضت على الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بعد سلسلة من المشاورات الإقليمية بشأن هذه القضية. وأُشير إلى أنه توجد سوابق لذلك، مثلاً عندما قام المجتمع المدني بحشد قواه حشداً ناجحاً لسد الطريق أمام اتفاق متعدد الأطراف بشأن الاستثمار كانت قد اقترحته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (الأويسيد) في تسعينات القرن العشرين، وهو اتفاق كان قد صيغ صياغة رديئة. ومما له أهمية أن منظمات المجتمع المدني لها دور رئيسي تؤديه في الأونكتاد.

دال- حلقة المناقشة: تحقيق المساواة والتنمية المستدامة – التنفيذ المقترن بالتأثير

٥٤- كان مدير الجلسة العامة الأخيرة هو السيد "شون دونان" محرر شؤون التجارة العالمية بصحيفة *فاينانشال تايمز* بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وكان المشاركون في المناقشة هم: السيد موخيسا كيتويي الأمين العام للأونكتاد؛ والسيد "سوباتشاي بانيتشباكدي" الأمين العام السابق للأونكتاد؛ والسيد "جيمس موراي" مدير البرامج بمنظمة التجارة العادلة لأفريقيا بكينيا؛ والسيد "جان – مارك هوشايت" سفير لكسمبرغ وممثلها الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف؛ والسيد عبد الصمد منتي سفير جنوب أفريقيا وممثلها الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة

(١) هي الاتحاد الروسي، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والهند.

والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف؛ والسيدة "يارا بيتريكوفسكي دي أوليفيرا" المديرة المشاركة لمعهد الدراسات الاجتماعية – الاقتصادية في البرازيل.

٥٥- وبالنظر إلى رغبة كثير من الدول الأعضاء في إدراج مسألة انعدام المساواة على جدول أعمال خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ركزت المناقشات بين المشاركين على كيف يمكن تحقيق المساواة والتنمية المستدامة بالاقتران مع تحقّق التأثير، وخاصة عن طريق وضع إسقاطات بشأن أعمال الأونكتاد مستقبلاً ودوره في هذا السياق.

٥٦- وبحث المشاركون في المناقشة كيفية تحديد دور الأونكتاد مستقبلاً في الحد من أوجه انعدام المساواة على نطاق العالم. إذ توجد مصادر مختلفة لانعدام المساواة على النطاق العالمي. فمن الناحية التاريخية، عمل الأونكتاد في مناطق مختلفة ولكنه ينبغي أن يعدّل نهْجه في فترة ما بعد عام ٢٠١٥. فمن الضروري إقامة توازن بين الصادرات والطلب الداخلي وحماية السكان. كما أن الاستثمارات وإجراء تحسينات على سلاسل القيمة العالمية هما أمران ضروريان لتعزيز إدماج إشراك أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي. ويلزم تقديم الدعم ليس فقط إلى أقل البلدان نمواً ولكن أيضاً إلى البلدان النامية غير الساحلية. وينبغي أن تشمل أعمال الأونكتاد أيضاً المعاملة المستندة إلى نوع الجنس. وفضلاً عن ذلك، ففي ضوء نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، ينبغي أن تُدرج على جدول أعمال الأونكتاد مستقبلاً مسألة خفض الإعانات المقدمة إلى أنواع الوقود الأحفوري، ومسألة الحاجة إل الاستثمار في النقل العام والمنتجات المتجددة.

٥٧- وسلّط مشارك آخر في المناقشة الأضواء على الجهود الجاري بذلها لدمج المجتمع المدني في النقاش الدولي في هذا الشأن. إذ توجد حالياً أزمة عميقة تتعلق بالحكم والديمقراطية، وتكمن قوة الأونكتاد أولاً وقبل كل شيء في إقامة شراكات مع المجتمع المدني. وقد قام الأونكتاد دائماً بدور "ضمير الاقتصاد" في منظومة الأمم المتحدة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يحتاج الأونكتاد إلى تلقّي الدعم من المجتمع المدني.

٥٨- وليس في مقدور النظام الحالي التعامل على نحو وافٍ مع قضايا مثل الاحترار العالمي وانعدام المساواة والبطالة، وهي القضايا التي يبدو أنها أكثر مشاكل القرن الحادي والعشرين إلحاحاً. وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت التطورات التي شهدتها العلاقات الدولية حدوث تحوّل في اتجاه عالم متعدد الأقطاب يمكن، إذا عمل خارج نطاق نظام القيم الذي تسير عليه الأمم المتحدة، أن يؤدي إلى كوارث.

٥٩- وينبغي ألا يقتصر الأونكتاد على اتباع نهْج واقعي. بل ينبغي له أن يطوّر نهْجاً كلياً يشتمل على مقتضيات الضمير والجوانب الأدبية والأخلاقية في العلاقات الدولية وعلى الاستعداد للاستماع إلى أصوات كل من أقل البلدان نمواً والبلدان الفقيرة والضعيفة. فمثلما يُحكم على أفراد البشر على أساس كيفية تعاملهم مع أضعف الأشخاص من بينهم، فينبغي أن يُحكم أيضاً على المجتمع الدولي على أساس الكيفية التي يتعامل بها مع أضعف البلدان.

٦٠- ورأى أحد المشاركين في المناقشة أن رسالة الأونكتاد هي أن انعدام المساواة ليس فقط هو ظلم ولكنه أيضاً يؤدي إلى نتائج عكسية.

٦١- ويوجد اتجاه إلى اعتبار المساعدة الإنمائية الرسمية أقل أهمية وأنه ينبغي التركيز بدلاً من ذلك على الاستثمار الأجنبي المباشر. بيد أنه ربما تكون هذه المساعدة مازالت مهمة بالنظر إلى أن بعض البلدان قد واجهت صعوبات في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وإلى أنه لا يمكن الاستعاضة عن استثمارات عامة معينة بتمويل خاص. وتُستخدَم المساعدة الإنمائية الرسمية أحياناً لأغراض غير الأغراض المنتواه أصلاً، وذلك عن طريق المحاسبة الإبداعية.

٦٢- وتوجد مسألة أخرى تحتاج إلى رصد دقيق هي استخراج الموارد بشكل إجرامي وغير قانوني في أفريقيا. ففي واقع الأمر، بينما تُسلَّط الأضواء في الوقت الحاضر على قضايا مثل التهرّب الضريبي والتسعير التحويلي، ينبغي عدم نسيان النظر في مسألة استخراج الموارد "عند المنبع". وأشار أحد المتكلمين إلى حكم صادر عن محكمة ضد إحدى الشركات من الاتحاد الأوروبي بسبب تردّي البيئة في نيجيريا فأعرب عن الرغبة في عدم قصر مثل هذا الإجراء على البلدان المتقدمة، وشدد على الحاجة إلى فرض جزاءات حقيقية يستفيد منها الضحايا الحقيقيون وليس فقط الدول. وفضلاً عن ذلك، ينبغي قيام الأونكتاد والمجتمع الدولي بتعزيز تقديم المساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية نظراً إلى شدة تعرّضها لتغيّر المناخ.

٦٣- وتكلم أحد المشاركين في المناقشة عن دور الحركات الاجتماعية وأبعاد ومفاهيم التنمية المستدامة والإنصاف والمساواة. فهذه المفاهيم هي مفاهيم أخذة في التطور رغم أن المجتمع الدولي لا ينظر فيما يبدو إلى هذه المفاهيم نظرة سليمة. فقد فُقدت الفكرة الآخذة في التطور المتمثلة في الأخلاقيات الجديدة والأهداف الأخلاقية الجديدة للتنمية.

٦٤- ولا تُؤخذ حقوق الإنسان في الحسبان بما فيه الكفاية في المناقشة المتعلقة بالمساواة والتنمية المستدامة. فالدول عليها التزام باحترام حقوق الإنسان. وفضلاً عن ذلك، ينبغي تعزيز جهود الدول عن طريق القيام، على سبيل المثال، بفرض ضريبة على المعاملات المالية ومكافحة الملاذات الضريبية. ويوجد في حقيقة الأمر لدى كثير من البلدان نظام ضرائب تنازلي يقوم منذ البداية على انعدام المساواة.

٦٥- ويلزم قيام شكل جديد من أشكال العملية السياسية والديمقراطية يتسم بالشفافية وباستيعاب الجميع مع توافر إمكانية الوصول إلى المعلومات، وهو أمر ضروري لإيجاد حوكمة ومشاركة أفضل. وإخفاق بلدان عديدة في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية إنما يشير إلى الحاجة إلى إقامة نموذج عادل من التعاون الإنمائي يحترم الإنصاف والمساواة، ويأخذ احتياجات الشعوب في الحسبان.

٦٦- وقال مناقِش آخر إن المزارعين والعاملين الآخرين من أفريقيا لم يندمجوا في سلاسل القيمة العالمية، مسلطاً الأضواء على "عدم ظهورهم". وهم ليسوا من واضعي القواعد في النظام التجاري العالمي وما من سبيل أمامهم للاستجابة إلى القواعد أو لإعادة صياغتها.

٦٧- والتجارة العادلة هي مسألة وضع للقواعد ليس فقط من جانب الأسواق والمستهلِكين ولكن أيضاً من جانب المنتِجين في البلدان النامية. وينبغي أن يوضع في الاعتبار الصوت السياسي لَمن يتأثرون بالقواعد التجارية العالمية.

٦٨- وفيما يتعلق بالتنمية المستدامة، ينبغي أن يصبح الاستهلاك المحلي أكثر أهمية، كما ينبغي التغلب على التركيز الأحادي الجانب على الصادرات. ومن المهم تحسين القياسات المستدامة. فوجود مجتمعات محلية مستدامة أمر ضروري لإيجاد دول مستدامة وعالم مستدام. والعمل الخيري الخاص المستخدَم لحل مشاكل انعدام المساواة حالياً يمكن تشبيهه بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات من نوع طريقة "روبين هود".

٦٩- وقال أحد المتكلمين إن القطاع الخاص قد أُنشئ للقيام بنشاط أعمال؛ ولذلك فالتعامل مع مسألة إعادة توزيع الثروة هو أمر يدخل ضمن دور الدولة؛ أما التخلّي عن المسؤوليات الإنمائية فليس هو الطريق المؤدي إلى المستقبل.

٧٠- ويُصنَّف تلقائياً التعدين الصغير الحجم في أفريقيا وأمريكا اللاتينية بأنه غير قانوني ويُستبعَد من النقاش ولكن هذا التعدين يوظّف من الأشخاص أكثر ممن توظفهم شركات التعدين الكبيرة الحجم. وهذه مسألة ينبغي طرحها على مائدة البحث.

٧١- وانتقل مناقِش آخر إلى قضايا رئيسية أخرى فناقش دور الزراعة الخاصة بالنسبة إلى البلدان النامية في النظام التجاري الدولي. فالحاجة قائمة إلى إزالة الإعانات الزراعية، والأخذ بالواردات المعفاة من الرسوم الجمركية في حالة الواردات المجلوبة من أقل البلدان نمواً، والتصدّي للجوع، وتحقيق الأمن الغذائي.

٧٢- وقد تعهدت البلدان الأفريقية بتدعيم إنتاجيتها من أجل تحقيق التصنيع والتنويع، وينبغي أن تسمح قواعد منظمة التجارة العالمية بإتاحة الحيز الضروري لهذه العملية. وفضلاً عن ذلك، فإن معاهدات الاستثمار محدودة أكثر مما ينبغي بالنظر إلى أنها تولى أولوية لاحتياجات البلدان المتقدمة. فينبغي ألا تنال هذه المعاهدات من الحيز المتاح لسياسات البلدان النامية.

٧٣- ومع ذلك أشار مشارِك آخر في المناقشة إلى أنه يكون من الحكمة اتباع نَهْج "صندوق الأفكار". فالأونكتاد هو مكان للحوار بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

٧٤- وفضلاً عن ذلك، تخطر على البال ثلاث كلمات رئيسية فيما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، هي: أولاً، كلمة "التعقيد" التي تشير إلى التحدّي الذي سيواجهه الأونكتاد عند تغيير بؤرة اهتمامه من التجارة والاقتصاد الكلي إلى البيئة وحقوق الإنسان والحوكمة والبحوث المتعلقة بانعدام المساواة. ثانياً، ينبغي "البحث عن الاتساق والتلاقي" عند تعريف

"الصالح العام العالمي". وأما الكلمة الثالثة فهي "التمييز"، بمعنى أنه يكون من الضروري التمييز بين تحليلات الأونكتاد لردود الفعل تبعاً للتحديات العويصة الناشئة عن التغيّرات الرئيسية التي تؤثر على الاقتصاد العالمي.

٧٥- ويرجع منشأ مفهوم أهداف التنمية المستدامة إلى مؤتمر "ريو + ٢٠". فقد جمعت الأمم المتحدة بين نَهْج تقليدي للتنمية بين الشمال والجنوب يقوم على الأهداف الإنمائية للألفية ونَهْج قائم على جدول أعمال عالمي للتنمية موجَّه إلى جميع بلدان العالم. بيد أن هذيْن النهجيْن كانا قد اتُبعاً كلاً على حدة في الماضي. وهذا نَهْج معقّد ولكنه يمكن مع ذلك أن يكون ناجحاً.

٧٦- وقال أحد المشاركين في المناقشة إن مفهوم التباين من حيث الثروة ينبغي نشره على نحو أكثر فعالية في المجتمع الدولي، مضيفاً أن مؤشر "تدهور الثروة" ينبغي اعتماده على الصعيد القُطري. وسيكون لذلك أثر منبِّه، مما يخفّف من أوجه انعدام المساواة من حيث الثروة. والحاجة قائمة إلى نظام عالمي لتقاسم المعلومات يمكن للجميع الوصول إليه وينبغي أن يكون متاحاً بلغات مختلفة لأنه في حقبة حقوق الإنسان يشكّل الحق في الحصول على المعلومات حقاً من حقوق الإنسان.

٧٧- وقال مشارك آخر إن بلدان الدخل المتوسط لم تكن جزءاً من المناقشة وإنه يكون من المفيد معرفة ما هو وضعها في نَهْج فترة ما بعد عام ٢٠١٥.

٧٨- وعلاوة على ذلك، ينبغي توسيع نطاق قانون الشركات لكي يشمل جميع أصحاب المصلحة وليس فقط حملة الأسهم لكي تكون الشركات مسؤولة عن العوامل الخارجية الناشئة عن عملها. أما مفهوم "حجاب الشركة" فينبغي ألا ينطبق على القرن الحادي والعشرين بالنظر إلى أنه يسمح للشركات بالتهرّب من نصيبها من المسؤولية. وقال عدة مشاركين إنه ينبغي للأونكتاد أن يعزّز عمله مع المجتمع المدني بشأن العدالة الضريبية. فمعظم الشركات التي انتقلت إلى البلدان النامية تفعل ذلك مدفوعة بأسباب تتصل بالتخطيط الضريبي. وينبغي ضمان اشتمال المساءلة وبناء الثقة على استراتيجيات المجتمع المدني المتعلقة بالحد من الفقر. وأحد أمثلة ذلك هو رؤية جديدة لدى قطاع الزراعة المكسيكي يَبرز فيها التعاون مع الشركات المحلية في عملية الإصلاح الجارية للنظام الزراعي بالمكسيك.

٧٩- وفي التلخيص الذي تلى ذلك لتفاصيل المناقشة، برزت النقاط التالية:

(أ) يقع على جميع الدول التزام بأن تستخدم إلى أقصى حد مواردها المتاحة من أجل تدعيم حقوق الإنسان؛

(ب) توجد حاجة إلى مراجعة المفاهيم. ففيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن الإعلان المتعلق بالألفية نفسه لم يُنظر إليه على أنه هدف

يتحقق خلال فترة ١٥ عاماً بل اعتُبر بالأحرى الأساس الذي يقوم عليه التزام طويل الأجل، على الصعيدين الدولي والوطني على السواء؛

(ج) مازالت مواجهة تهميش أفريقيا تشكل أولوية على جدول الأعمال العالمي، وينبغي عدم وضع أهداف جديدة على حساب الأهداف المحددة سابقاً؛

(د) مازال إطار التنمية الحالي يفتقد عموده الفقري المتمثل في إيجاد مساءلة قوية وتحقيق ما يلزم من تحوّل جذري؛

(هـ) الأونكتاد هو المكان المناسب لإجراء حوار شامل للجميع وينبغي أن يواصل استخدام نهْج متكامل. كما أن الفترة المتبقية على عقد مؤتمر الأونكتاد – الذي يُعقد كل أربع سنوات – المقرر عقده في بيرو في عام ٢٠١٦ ينبغي استخدامها في وضع خارطة طريق لتحقيق المساواة وجدول أعمال التنمية المستدامة في السنوات القادمة على أن يتسم هذا التحقيق بالتأثير.

ثانياً– الجلسات المصغَّرة الجانبية

ألف– تسخير السياسات الضريبية من أجل تحقيق مساواة أكبر: بحث التقدم المحرز مؤخراً في ضوء معايير حقوق الإنسان

٨٠– جمعت المناقشة بين خبراء في مجال حقوق الإنسان واقتصاديين جاءوا لمناقشة تقرير عام ٢٠١٤ الذي أعده المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان عن مسألة السياسة المالية والضريبية. وقد حدد التقرير بصورة إجمالية كيف يمكن أن تُطبَّق على السياسات الضريبية الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، مثل مبادئ عدم التمييز وواجب ضمان تخصيص أقصى قدر من الموارد المتاحة من أجل إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. واعتمدت المناقشة على المثال المتعلق بالأرجنتين الذي عرضه مركز الاقتصاد الدولي بوزارة الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادات، ووفقاً له فإن الإيرادات الضريبية المتزايدة قد موّلت تكاليف رفع مستويات الإنفاق الاجتماعي مما أسهم في خفض مستويات الفقر وانعدام المساواة.

٨١– وعلى الرغم من هذه الأمثلة الإيجابية، أشار المشاركون إلى أن الاتجاه في السياسة الضريبية مازال تنازلياً، بالاقتران مع تآكل الضرائب التجارية والاعتماد المتزايد على الضرائب غير المباشرة. وعلاوة على ذلك، أدّى النظام الضريبي الدولي إلى تمكين الشركات المتعددة الجنسية من التهرّب الضريبي عن طريق الملاذات الضريبية – وليس ذلك على سبيل الاستثناء بل كطريقة عادية من طرق أداء نشاط الأعمال. وأسهمت سياسات الضرائب التنازلية هذه

في تقليل الاستثمارات في الخدمات العامة، مما أدى إلى وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان وإلى نمو أوجه اللامساواة فيما بين الطبقات وبين الجنسين.

٨٢- وقال المشاركون في المناقشة إن السياسة الضريبية هي في جوهرها سياسية وأن إصلاح نظام الضرائب التنازلي يتطلب من الدولة أن تكون قادرة على التفاوض وعلى انتزاع السلطة من الشركات ومن النخبة وراغبة في ذلك في الوقت نفسه. ويمكن استخدام آليات حقوق الإنسان لطلب مزيد من المساءلة من جانب الدول فيما يتعلق بسياسات الضرائب التنازلية. ويمكن أن تؤدي زيادة التعاون بين المؤسسات المعنية بالسياسات الاقتصادية مثل الأونكتاد وخبراء حقوق الإنسان إلى فتح مجالات وتحليلات جديدة على المستوى المتعدد الأطراف بنفس الطريقة التي تؤدي بها السلطات القضائية الوطنية والمجتمع المدني دوراً هاماً في تمحيص واستعراض السياسات الضريبية في ضوء التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان.

باء- فرص جديدة للأونكتاد في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ - نحو تخصيص أمثل لموارد العالم من أجل تحقيق أقصى قدر من الرفاه ومن التنمية المستدامة على نطاق العالم

٨٣- ناقش المشاركون التحديات الضاغطة التي يتعين مواجهتها في فترة ما بعد عام ٢٠١٥. وذُكر أن الفقر وسط جو من الوفرة، والاحتياج وسط موارد غير مستغلَّة، والعَوَز على طريق مفروش بالثروات هي أمور ليست بمشكلة جديدة تواجه الإنسانية. ومع ذلك، وكما ذُكر في تقرير الأمين العام المعنون "حياة كريمة للجميع: التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥"[(٢)]، بات العالم، في سعيه من أجل الكرامة والسلام والرخاء والعدالة والاستدامة والقضاء على الفقر، يواجه لحظة استعجال فارقة غير مسبوقة.

٨٤- وفيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، طُلب في العقود الأخيرة إيجاد آليات للحوكمة العالمية تكون أكثر فعالية وكفاءة بغية مواجهة تحديات العولمة في عالم يسير في طريق العولمة على نحو غير مقسَّم رأسياً ومترابط بشكل عميق. وقد اتضحت الآن أكثر من أي وقت مضى الحاجة إلى إيجاد آلية ما لاتخاذ القرارات على نحو تعاوني شفاف بالاستناد إلى أدلة تجريبية. وهذا يستلزم تعزيز دور الأونكتاد في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٨٥- وقال المشاركون في المناقشة، وهم يناقشون العولمة باعتبارها عاملاً من عوامل السلام، إنه يلزم وجود نوع جديد من القياسات: نوع يضع في الحسبان ليس فقط أهمية تحقيق الربح والاتساق بين التكاليف وعوائدها في القطاع الخاص ولكن أيضاً الاتساق بين التكاليف وعوائدها على الصُّعُد الوطني والإقليمي والعالمي. وتوجد حاجة أيضاً إلى

(٢) الوثيقة A/28/202.

استحداث أدوات بحثية وآليات لعمليات صنع القرار على أساس تعاوني متسم بالشفافية يكون من شأنها إدارة الموازنات المختلفة وتمكين جميع الجهات صاحبة المصلحة في التنمية من القيام باختيارات مستنيرة بشأن إدارة عملية العولمة والتخطيط لسياسات التنمية المستقبلية لدى البلدان من أجل تحقيق الأهداف المقتَرحة للتنمية المستدامة.

٨٦- وللتغلّب على التحديات المعاصرة التي تطرحها العولمة ولإعادة توزيع الفوائد المترتبة عليها، يكون من الضروري توافر الالتزام السياسي والقدرات المؤسسية بشكل قوي. ولا بد من الاستفادة من معارف جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك ليس فقط الحكومات ولكن أيضاً أعضاء الهيئات التشريعية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وتعبئة جهودهم من أجل التوفيق على نحو متجانس بين مصالح الناس والحكومة والأسواق. ويمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تساعد على زيادة وتسريع إمكانية الاستفادة من الموارد ومن المهارات المتخصصة والابتكارات والمعارف الضرورية بغية بناء عملية عولمة تكون مستدامة بيئياً ويكون الناس محورها وبغية العمل بها والحفاظ عليها.

جيم- التجارة والمالية البديلتان من أجل اقتصاد تضامني

٨٧- بحث المشاركون نموذجاً ناشئاً للتنمية يُشار إليه على نحو متزايد على أنه "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني". وهذه الحركة، التي تشمل التعاونيات والمبادرات المرتكزة على المجتمع المحلي والمشاريع الزراعية - البيئية ومصارف التنمية المجتمعية وبرامج التجارة العادلة، تُسهم في أنشطة اقتصادية تخلق فرص عمل كريمة بينما تسعى إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية. وبوجه عام، تشمل هذه الحركة الإدارة الاقتصادية الديمقراطية على مستوى مؤسسات الأعمال وعلى مستوى المجتمع المحلي، كما تشمل عمليات الاستثمار من جديد في مشاريع توفير فرص العمل وفي المشاريع المجتمعية بالنظر إلى أن الربح لا يشكل أحد بواعثها الرئيسية.

٨٨- وضَرَب المتكلمون عدة أمثلة على السياسات العامة الداعمة الرامية إلى التوسّع في المبادرات المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني. إذ يمكن التعرّف على الاقتصاد القائم على التضامن في الدستور الجديد لإكوادور، كما اعتُمد قانون محدد يُوصف في إطاره الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بأنه قطاع محدد من قطاعات الاقتصاد، إلى جانب القطاعين العام والخاص، ينطوي على تدابير متميزة من الناحيتين التشريعية والمؤسسية ومن ناحية الدعم المالي. وفي البرازيل، مثلاً، اعتمدت الحكومة سياسة قوامها أن تُخصَّص للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة نسبة تصل إلى ٣٠ في المائة من المشتريات الغذائية العامة المشتراة من أجل المدارس والمستشفيات. وفي كيبيك بكندا، أُنشئ صندوق مشترك بين القطاعين العام والخاص من أجل توفير التمويل الطويل الأجل الميسور التكلفة لأنشطة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في إطار بنية حكومية تمكّن الجهات الفاعلة في هذا الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أداء دور قيادي.

٨٩- واستشهد المشاركون أيضاً بأمثلة لمبادرات بشأن التجارة العادلة في أفريقيا حيث كفلت مخططات وضع البطاقات التعريفية (التوسيم) الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لعملية الإنتاج. وكان نمو المبيعات يُسجَّل بأرقام مزدوجة، كما كانت السلع تُكيَّف على نحو متزايد من أجل الاستهلاك المحلي داخل المنطقة. ويعاد استثمار العلاوات المتحققة من عمليات البيع في المشاريع المجتمعية التي تتراوح بين المدارس والمستشفيات وتُستخدَم لتحسين القدرات الإنتاجية.

٩٠- وتركّز أعمال الأونكتاد المتعلقة بالاقتصاد التضامني والاجتماعي على عملية تنظيم المشاريع الاجتماعية وهو ما يمثّل حلقة مفقودة حاسمة الأهمية في المساعي الرامية إلى تحقيق اقتصاد أكثر استدامةً عن طريق الابتكارات المتعلقة بالمنتَجات والعمليات والتي تعزّز أنماط العمالة والاستهلاك والمشاركة الاقتصادية المستدامة بيئياً والشاملة للجميع اجتماعياً.

دال- المجتمع المدني وأسواق الأوراق المالية غير المستدامة: كيف يمكن للمجتمع المدني أن يتفاعل مع الجهات صاحبة المصلحة في أسواق رأس المال بغية النهوض بالمسؤولية الاجتماعية للشركات وبالتنمية المستدامة

٩١- أتاحت هذه الجلسة للمجتمع المدني وللأوساط الأكاديمية والمشاركين الآخرين الفرصة لكي يتعلّموا كيف يمكن التفاعل مع الشركات والمستثمرين والجهات التنظيمية وأسواق الأوراق المالية (البورصات) من أجل النهوض بالمسؤولية الاجتماعية للشركات وبالتنمية المستدامة.

٩٢- وأجمَل المتكلم الرئيسي السمات الرئيسية لأسواق رؤوس الأموال، فأزال الإبهام عن المصطلحات المستخدمة والآليات المالية المعقدة وزوّد المشاركين بإرشادات بشأن كيف يمكن أن يتفاعلوا مع هذه الأمور على نحو أفضل. ومن المهم استحداث تضافر إيجابي في الطاقات بين المجتمع المدني والجهات صاحبة المصلحة في السوق، وبحث وسائل تعميم قضايا التنمية المستدامة في أسواق رؤوس الأموال.

٩٣- وقد ساعدت أسئلة المشاركين على تحديد الجهات الرئيسية الفاعلة في أسواق رؤوس الأموال التي يمكن للمجتمع المدني أن يتفاعل معها، والتي تشمل أصحاب الأصول ومديري الأصول ومديري الصناديق المشتركة لاستثمار الأموال وموظفي الاستثمار الرئيسيين المعنيين بالشركات. وقال المشاركون إن للمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية ولمنظمات المجتمع المدني دوراً رئيسياً عليها القيام به في تشجيع دمج التنمية المستدامة في أسواق رؤوس الأموال.

٩٤- وناقش المشاركون عدداً من مواضيع الاستثمار المسؤول الواردة في *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤*، والتي تركّز على كيف يمكن لواضعي السياسات والمديرين التنفيذيين

للشركات والمجتمع المدني النهوض على نحو أفضل بالاستثمار في أهداف التنمية المستدامة المقتَرحة.

هاء- المخاطر التي تتهدّد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والناشئة عن "التجارة"

٩٥- بينما تناقش الحكومات والمجتمع المدني خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة، تقوم حكومات وشركات أخرى بإجراء مفاوضات سيكون من شأنها الالتفاف بشكل جدي حول حيز السياسات نفسه الذي سيكون ضرورياً لتنفيذ هذه الأهداف وذلك عن طريق ما يُسمَّى باتفاقات "التجارة". وفي ضوء المسوّدة الأولية الصادرة حديثاً لأهداف التنمية المستدامة، قام المشاركون ببحث النقاط التالية:

(أ) الحاجة إلى منح البلدان النامية استثناءات من قواعد منظمة التجارة العالمية لكي تتخذ تدابير ملائمة لضمان تحقيق أمنها الغذائي مما يحقّق أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بمكافحة الجوع؛

(ب) كيف سيؤدي تحرير التعريفات الصناعية، مثلاً في إطار التوسيع المقتَرح للاتفاق المتعلق بتكنولوجيا المعلومات أو في إطار المفاوضات المقتَرحة المتعلقة بالأهداف البيئية، إلى أن يكون من الأصعب تحقيق أهداف التنمية المستدامة المختلفة، بما في ذلك الأهداف المتعلقة بالعمل اللائق والتصنيع المستدام؛

(ج) كيف يحدث أن قضية دفعتها البلدان المتقدمة دفعاً (تيسير التجارة) قد تصبح اتفاقاً من اتفاقات "الحصاد المبكر" في منظمة التجارة العالمية في جولة تتعلق بالتنمية؛

(د) فشل المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في التوصّل إلى اتفاق مُلزم بشأن أي من القضايا التي تهم أقل البلدان نمواً، على الرغم من أن المؤتمر يشكل جولة من جولات التنمية؛

(هـ) الفشل في التوصّل إلى اتفاق بشأن قضايا التنفيذ في منظمة التجارة العالمية، والتي من شأن كثير منها أن تساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(و) أهمية الخدمات العامة وما للاتفاق المقتَرح المتعلق بالتجارة في الخدمات من أخطار على الخدمات العامة، بما في ذلك المنع المحتمل لإعادة تأميم مشاريع الخصخصة الفاشلة، كما حدث في قطاع المياه وقطاعات خدمات أخرى؛

(ز) مخاطر اتفاقات الشراكة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي التي تعرّض تحقيق أهداف التنمية المستدامة للخطر؛

(ح) كيف ستؤدي تقوية حماية الملكية الفكرية، على النحو الذي اقترحته الولايات المتحدة مثلاً في اتفاق شراكة المحيط الهادئ، إلى أن يكون من الأصعب كثيراً تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجال الصحة.

الأمم المتحدة

TD/B/61/6/Corr.1

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
5 September 2014
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الحادية والستون
جنيف، ١٥-٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤
البند ١٢(ب) من جدول الأعمال المؤقت
تقرير ندوة الأونكتاد العامة

تقرير عن ندوة الأونكتاد العامة الخامسة – نحو نظام اقتصادي عالمي أفضل تحقيقاً للمساواة والتنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٥*

تصويب

الحاشية ١، الصفحة ١٢

يكون نص الحاشية *كما يلي*:

الاتحاد الروسي، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والصين، والهند.

* الآراء ووجهات النظر المعرب عنها في هذا التقرير هي آراء المؤلفين ووجهات نظرهم ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الأمم المتحدة.

(A) GE.14-15749 090914 090914

1415749

الرجاء إعادة الاستعمال